المحور الرابع: التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية

التمويل"المتوسط الطويل الأجل"لتجارة الخارجية هو تمويل العماليات التي تفوق في العادة ،(18 شهرا إلى 7 سنوات) ، وهناك العديد من التقنيات التي تسمح بتسهيل و تطور التجارة الخارجية وعلى العموم، يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال في أربعة أنواع:

أولا: قرض المشتري (CREDIT ACHUTEVR)

قرض المشتري هو قرض يمنح من طرف البنك لفائدة المشتري لكي يدفع مستحقات البائع حسب ما جاء في العقد التجاري ،حيث يلتزم البنك عقد تجاري مع المشتري يجدد فيه أنماط الدفع ، أجال التسديد، سعر الفائدة، سعر العمولات و الضمانات، ولهذه الصيغة فإن الجانب المالي والتجاري مفعولين لكن موضوع القرض يرتبط بالجانب المالي، ولأن الأموال المعتمدة لا يمكن استعمالها إلا في إطار عملية تجارية معنية.

من مميزات قرض المشتري أنه يحتوي على عقدين متميزين وهما :

1-العقد التجاري: هو بمثابة تعريف واجبات الطرفين، السعر،الأجال .

2-العقد المالي: ويمضى بين المشتري والبنك وهو على شكل عقد قرض يمضي بعد العقد التجاري، ومن أهم الشروط الموجدوة في هذه الاتفاقيات يمكن ذكر:

أ- مدة القرض، يمكن أن تصل إلى 10 سنوات، ويمكن التفريق بين :

- فترة الاستعمال: وهي فترة ممتدة بين بداية استعمال القرض إلى بداية إهتلاكه،
- فترة التسديد: يمتد من بداية الإهتلاك إلى أخر مدة التسديد.

ب- قاعدة القرض: يعبر عن مبلغ القروض الذي يمثل 85 % من مبلغ الصفقة موضوعة للتمويل.

ت- تكلفة القرض: يعبر عن الفائدة المطبقة على القرض إضافة إلى العمولات (عمولة التسيير و الالتزام) وتكلفة التأمين.

ث- ضمان القرض: وينقسم إلى قسمين:

- **تأمين القرض:** يؤمن من خلاله البنك المقروض بنسبة 90 % ضد خطر عدم قدرة المفترض على الدفع.
- **التأمين ضد الخطر الصناعي:** يؤمن للمورد بنسبة 90% ضد خطر انقطاع المشتري عن إتمام الصفقة أو سبب توفيق القرض من طرف البنك.

3 - الشروط العامة لقرض المشتري:

أ- المستفيد: كل مشتري أجنبي متعامل مع بلد البنك القرض.

ب- الموضوع: تمويل عمليات التجهيزات، الخدمات المرتبطة بتقديم وتركيب التجهيزات.

ت- القاعدة الممولة: كل قيمة للعقد ماعدا التسبيقات.

ث- المدة : مابين 18 شهر إلى 7 سنوات.

ج- التسديد: يتم تحصيل الكمبيالات الممضية من طرف المشتري، وحسب جدول الدفع ويكون ذلك في نهاية كل سداسي.

ح- الضمانات: هناك تامين القرض، ضمانات بنك المشتري.

4 - مراحل سير عملية قرض المشتري:

أ- إمضاء عقد تجاري بين المستورد والمصدر، بمراعاة عناصر العقد:

ب- حصول كلا من البنك المقرض والمصدر من طرف هيئة التأمين على وثيقتين للتأمين، الأولى لصالح البنك لضمان ضد خطر القرض المقدم للمشتري الأجنبي، والثانية لصالح المصدر لتأمين ضد خطر الصنع.

ج- يتم إمضاء اتفاقية فتح القرض بين المقرض و المستورد، يظهر من خلالها الشروط المبينة في متناول المشتري،أي لاحترام الالتزامات اتجاه المورد.

5- مزايا وعيوب قرض المشتري:

أ- المزايا:

أ-1: بالنسبة للمستورد:

- تعتبر شروط منح قرض المشتري مرنة بالنسبة لقروض أخرى.

- هذا القرض يضعف من حد المنافسة الدولية، حيث انه ترك للمشتري حرية اختيار مورديه وبناء قراره على أساسي موضوعي.

أ-2: بالنسبة للمصدر.

- هذا القرض يمكنه من الحصول على المبلغ فورا ، وعليه يتحور من جزء من الخطر التجاري وكل الأعباء المالية.

- يسمح له التقليل من اللجوء إلى قروض مصرفية وتمويلاته الأولية.

ب- العيوب:

إن انقسام عملية التأمين، جعلت البنوك تحمل خطر الباقي، في حالة تسديد المورد. فيما يتعلق بوسيلة التأمين ضد خطر التأمين، فإن التفرقة بين المورد وشركة التأمين،تجعل من الصعب على هذه الأخيرة البحث عن مسؤوليات المورد عند حدوث الخطر، قبل أو خلال وعند نزاع تجاري، وعليه يجب أن يكون ارتباطات جديدة بين الأعضاء المتفرقين للسماح لشركة التأمين والبنك الرجوع مباشرة إلى المورد، وهذا ما يطلق عليه بالتزام المورد.

المصدر لا يمكن له التلاعب بتكلفة القرض المتعاقد عليها، بما أن المشتري الأجنبي على دراية بتكلفة القرض.

ثانيا: قرض المورد(credit fournisseur):

1: مفهومه:

هو ذلك القرض الذي يمنحه المورد إلى المستورد الأجنبي، أي يمنحه فترات دفع طويلة الأجل، و في فترات الدفع يعاد تحصيل المبالغ تحت الشروط المالية المتفق عليها كل من المورد والمستورد في عقد تجاري.

2: خصوصياته:

- ☒ أنه قرض مقدم من طرف المصدر على شكل تأخير في الدفع في الحدود التي اقترحتها أجهزة التأمين على قرض التصدير.
- ☒ الدفع يكون على شكل كمبيالات ممضية من طرف المشتري ومؤكدة من طرف بنكه،

3: شروطه العامة :

أ. **الموضوع:**

يستفيد منه لكل المؤسسات الصناعية والتجارية إلى تمويل ذاتها من التجهيزات وتقديم الخدمات المصاحبة لها,

ب. **القاعدة الممولة:**

كل قيمة للحقوق الناشئة التي يملكها المورد على المشتري إلا التسبيقات.

ت. **مدة القرض:** من 18 إلى 7 سنوات حسب مدة الدفع المرخصة من طرف الإدارة.

ث. **نسبة الفائدة:** محددة حسب بلد المشتري ومدة القرض.

ج. تحصيل الكمبيالات المخصوصة من طرف البنك.

ح. **الضمانات:** تأمين القرض،ضمان البنك، ضمان الانتهاء الجيد للعقد.

4 . مراحل سير عملية قرض المورد:

- يخبر المصدر بنكه بأنه سيقدم للمشتري مهلة للدفع، تتم بعدها تحديد الشروط المالية.
- يقوم المصدر إما بالتأمين لوحده أو مع بنكه لدى هيئة التأمين ،وذلك لتفادي المخاطر السياسية وخطر عدم الدفع (التحويل).
- إبرام العقد بين المصدر والمشتري الأجنبي ، ويحتوي على الشروط التجارية (مدة التصدر،القيمة الإجمالية) ،
- يرسل المصدر لبنكه الوثائق ومجموعة من المستندات المسحوبة من المشتري والتي يجب أن تكون ممضية من هذا الأخير وبنكه.

5 . مزايا وعيوب قرض المورد:

أ- المزايا:

- يلعب المورد دورا ثلاثي حيث يكون منتج، مصدر.
- سهولة وسرعة تنفيذ القرض بالنسبة للمصدر.
- يعتبر أقل تكلفة بالنسبة للمستورد لأنه تؤخذ بعين الاعتبار تكلفة هذا القرض عند تجديد سعر تكلفة الصفقة،

- يمكن للمورد أن يؤثر عليه لكن يحصل على العقد في حالة إجراء صفقة صعبة أو جود عدة متنافسين.
- يسمح تنوع شروط التمويل إذ يتم اختيار المورد غالبا على أساس المزايا التي يقدمها تمويله، وهذا بعض النظر على إما إذا كانت مدته أحسن من الناحية التقنية ، نوعية الأسعار ومدة التسليم.

ب- العيوب:

- يتحمل المورد خطر عدم الدفع من قبل المشتري، بحيث يبقى مدينا للبنك وبالتالي يستوجب عليه التسديد بدل المشتري.
- عدم ظهور التكلفة الحقيقية للبضاعة لأن المصاريف التي يدفعها المورد تضاف إلى الثمن وتظهر في المبلغ الإجمالي.
- يتحمل المورد الجزء غير المضمون أي خطر عدم القدرة على الوفاء.

ثالثا- التمويل الجزافي

عملية التمويل الجزافي هي آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، أو هي عملية شراء لديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.

وهنا يتضح أن المشتري لهذا النوع من الديون بفقد كل الحق في متابعة المصدر، أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة مهما كان السبب، كما يتم حصوله على فائدة تؤخر على الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ الاستحقاق، ونظرا لأن المشتري حل محل المصدر في تحمل الأخطار (المشتري لهذا الدين) المحتملة فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار.

رابعا- العقد الايجاري الدولي (" credit bail "leasing)

هي عبارة عن آلية تمويل متوسطة وطويلة الأجل للتجارة الخارجية، وتتمثل في قيام المصدر ببيع سلعه إلى المؤسسات المختصة الأجنبية التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد تجاري وتنفيذه، وبهذه الطريقة فإن للمصدر سوق يستفيد من التسوية المالية الفورية، وبعملة وطنية، في حين المستورد يستفيد من المزايا التي يقدمها عقد القرض الإيجاري ، وخاصة "عدم التسديد الفوري" لمبلغ

الصفقة والذي يكون عادة باهض الثمن، تتضمن الدفعات، التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري .